

الهيئات الاقتصادية اللبنانية تدخل السياسة من بوابة الاقتصاد السياسي والاجتماعي "الحريرية"

□ بيروت - وضاح شرارة

وتبازاتها وحركتها، هو خشيتها من سيطرة سورية المنطق والإجراء على المكونات الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية. فالمنطق والإجراء السوريان (وهما "عروبيان") يزعمان جواز تدبير اقتصادي عام، على مستوى دولة، من غير حرية اقتصادية، ولا منافسة، ولا مبادرة. ويضرب المنطق والإجراء هذان عرض الحائط بـ "المجتمع المدني والدولي"، و"بناء الثقة العربية والدولية" في الاقتصاد الوطني. فيدعى المودعون السوريون في المصارف اللبنانية، على سبيل المثال، الى سحب ودائعهم منها انتصاراً لسياسة تسلط لارقيب عليها ولا حسب على مغامراتها.

واختبر الاقتصاد اللبناني، في أثناء العقد ونصف العقد، آثار "السياسة" الاقتصادية السورية فيه. فقوض تهريب النتاج الزراعي السوري الى السوق اللبنانية بقايا الزراعة الوطنية، وفاقم أزمتهما السابقة، ونافست اليد العاملة السورية العمال اللبنانيين على بعض مراتب العمل الدنيا، شأن الصناعة السورية على بعض مرافق التسيج والسلع الرخيصة. وضيقت الشروط السورية على فرص استفادة اللبنانيين من المياه والينابيع القريبة من منابع نهر العاصي، المشترك بين البلدين. وقدمت السياسة السورية في كل الأحوال مقتضيات "حزب الله" و"مقاومته"، أي مقتضياتها هي وترجمتها بواسطة الحزب "الإلهي"، على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية اللبنانية.

يعني أولاً حل الميليشيات، وانسحاب القوات والاستخبارات الأجنبية أي السورية، والتزام العهد الدولي - اقتصر على إيماء عابرة في البيان، وعلى أجوبة عدنان القصار، رئيس الهيئات السابق ووزير الاقتصاد في الحكومة التي خلفت رفيق الحريري، وإيضاحاته. ولكنها تحمل حملاً وثيقاً "المطالبة بحكومة جديدة تحظى بثقة الشعب اللبناني والمجتمع العربي والدولي"، على "صدقية نظامنا الديمقراطي"، وتنيط بالنظام السياسي هذا "مكوناته الاقتصادية والاجتماعية". فتوجز في عبارة واحدة ركن "الاستثناء" اللبناني، وهو ربط السياسة، ومهمات الطاقم السياسي، بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية، وإلزام السياسة برعاية هذه المصالح.

وعلى هذا، فليس السياسيون ولا ينبغي لهم أن يكونوا "رؤساء عشائريهم" وأقوامهم وأهلهم، تحذرت إليهم "الرئاسة" من طريق الوراثة والأصلاّب والأسماء (على شاكلة الطاقم القديم)، أم استولوا عليها استيلاء من طريق القوة وتاليب الهويات، وحشد الجماهير المتساقطة من أطرها وعلاقاتها الأهلية المتأكلة والمتصدعة (على شاكلة الطاقم الجديد). ورفع "القومية" من مستوى الأسرة أو المحلة أو "الديرة" (المنطقة) الى مستوى الدولة، أو الوطن "الأكبر"، أو "الأمة" جمعاء، لا يغير صفة السياسة، ولا يبدل صفة السياسيين، على حين تدعو أطوار الاجتماع وال عمران الجديدة (وهي على حالها من الجدة تقريباً منذ قرنين من الزمن) الى احتساب مصالح وموارد وعلاقات ومنازع من نوع مختلف.

وما يدعو اليوم الهيئات والفاعليات الاقتصادية الى دخول باب السياسة المباشرة والصريحة، والميل الى قوى المعارضة

دخلت الهيئات الاقتصادية اللبنانية الحلبة السياسية من باب عريض هو الإضراب الاقتصادي السياسي، وضربت موعداً له في ٢٨ شباط (فبراير)، يوم انقضاء اسبوعين على اغتيال رفيق الحريري، مرسى "دعائم... المسيرة الاقتصادية" (على قول بيان الهيئات في ٢٣ من الشهر): الاقتصاد الحر، والإنتاج التنافسي، والاستثمار المبادر. ولعلها المرة الأولى، منذ ١٩٨٩، التي تخرج فيها الهيئات الاقتصادية، مجتمعة، عن تحفظها السياسي. فهي لم تعدم، في أثناء الأعوام الخمسة عشر المنصرمة، "رفع" مطالبها القطاعية مثل تخفيض الضرائب وزيادة الحماية (وهو مطلب الصناعيين ويقابله طلب التجار تقليصها) وتثبيت الأجور ودعم الصادرات وتخصيص المعامل بسعر طاقة أقل...

ولكنها أجمعت الى اليوم عن إبداء رأي صريح في مسائل سياسية مباشرة، ومحل منازعة واختلاف مثل صفة حكومة مرغوبة ("محايدة") عشية انتخابات عامة، أو مثل صفة لجنة تحقيق ("دولية") في الاغتيال السياسي الكبير. وكان إجماعها أقوى وأكبر عن الإقدام على الإضراب العام، ورفد حركة المعارضة السياسية والنيابية برافد اجتماعي لا التباس في ميله السياسي الى مطالب المعارضة (الحكومة المحايدة ولجنة التحقيق الدولية)، ولا في توسله بوسائلها (الإضراب والمسيرة). وفي الإثناء، لا تتخلى الهيئات الاقتصادية عن "لغتها"، ولا عن خصوصية علاقتها بالسياسة. فهي تسكت عن إجلاء القوات والسياسة السورية عن الأراضي والمجتمع والسياسة اللبنانية. والإشارة الى اتقاق الطائف - وهوبات

وهذا كله، وغيره مثله، يدخل في "المكونات الاقتصادية والاجتماعية" المعرضة للانهار جراء انتهاك المنطق والإجراء السوريين "صدقية النظام الديموقراطي". واضطلع رفيق الحريري بالجمع بين المنطق السوري، ومنافاته التدبير الاقتصادي "الحر" أي الرأسمالي والمنتج، وبين السنن اللبنانية القريبة على هذا القدر أو ذاك من معايير تدبير اقتصادي لا تستتبعه السياسة "القومية" استتباعاً غليظاً وفجاً، ولا يشك أحد في أن تلبين رفيق الحريري تدريجاً، أو انحيازه الى وطنية لبنانية، انتهى الى تحكيم المصالح الاجتماعية والاقتصادية في "الشان" السياسي تحكيمياً مقيداً ربما ولكنه حقيقي. وسيرته السياسية مثال على مسار لبناني تاريخي اختصره، هو المسلم الصيدأوي، في عقدين، والهيئات الاقتصادية إنما تلج السياسة من بوابتها الحريية، إذا جازت العبارة، أو اللبنانية التقليدية بعبارة أخرى مكافئة.

فقصفت انبعاث الاقتصاد اللبناني في ١٩٩٦، عندما أباحت قصف الشمال الاسرائيلي، واستدرجت رد "عناقيد الغضب". وكانت تكلفة التمديد لإلياس الهراوي، في خريف ١٩٩٥، بليوناً ونصف بليون دولار، على ما جاء في فذلكة ميزانية ١٩٩٦ (وبلغت تكلفة تمديد ولاية إميل لحود نحو بليونين وبعض البليون). وتبع ذلك ارتفاع أسعار الفائدة على سندات الخزينة الى ٣٠ في المئة، ويبلغ هذا عشرة أضعاف متوسطها في الأسواق العالمية. واستقبل "حزب الله" انعقاد باريس -١، ثم باريس -٢ (في ٢٠٠٢) بعمليات في مزارع شبعا، تهددت نتائجها بالتقويض. ورتب استرضاء الميليشيات الموالية - إذا استثنى "حزب الله" الذي تنهض "حقوق" المرشد الإيراني على خامنئي بنفقاته على ما قال صبحي الطفيلي، الأمين العام الأسبق -، والأقطاب الموالين، وموالي هؤلاء وتلك وناخبينهم، زيادة عدد موظفي الإدارات والأجهزة والقوات المسلحة من ١٢٠ ألفاً الى نحو ٢٦٠ ألفاً. ورتب استرضاء "العامة" و"الفقراء" الإغضاء عن بعض جبايات المصالح المشتركة، نظير تعظيم دين الخزينة، و"حفر" الواردات، وزيادة الفوائد على سندات الخزينة وعلى القروض، وتقليص التسليف.